

**No. 49187**

---

**France  
and  
Kuwait**

**Agreement between the Government of the French Republic and the Government of the State of Kuwait on the environment, sustainable development and renewable energy.  
Paris, 16 April 2010**

**Entry into force:** *23 February 2011 by notification, in accordance with article 7*

**Authentic texts:** *Arabic and French*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *France, 28 December 2011*

---

**France  
et  
Koweït**

**Accord entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de l'État du Koweït sur l'environnement, le développement durable et les énergies renouvelables.  
Paris, 16 avril 2010**

**Entrée en vigueur :** *23 février 2011 par notification, conformément à l'article 7*

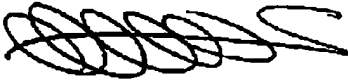
**Textes authentiques :** *arabe et français*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *France, 28 décembre 2011*

2. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين ويدخل هذا التعديل حيز النفاذ بنفس الاجراءات المشار اليها في الفقرة السابقة.
3. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات، تجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر كتابة بنيته عدم تجديد الاتفاقية على الاقل قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء المدة الاولى أو أي مدة لاحقة.

حررت في مدينة باريس يوم 16 أبريل 2010 م ، من نسختين أصليتين باللغات الفرنسية والعربية ولكل منهما ذات الحجية .

عن حكومة  
دولة الكويت



د. صلاح مضحي المضحي  
مدير عام الهيئة العامة للبيئة

عن حكومة  
الجمهورية الفرنسية



السيد آلان جويوندي  
وزير الدولة المكلف بشؤون  
التعاون والفرانكوفونية

### المادة الرابعة

- يقوم كل طرف بتعيين منسق لإعداد ومتابعة تطبيق البرنامج المنصوص عليه في هذه الاتفاقية.
- يقوم الطرفان معا بإعداد برنامج عمل متكامل مرة كل سنتين من خلال منسقي الطرفين.
- يتضمن هذا البرنامج الأولويات والمجالات الرئيسية للتعاون والمسؤوليات التي تقع على عاتق الطرفين، وتحديد المصادر المالية والفنية والموارد البشرية المطلوبة.

### المادة الخامسة

يتبادل الطرفان المعلومات والوثائق والنشرات البيئية بصفة دورية .

### المادة السادسة

يتبادل الطرفان الخبراء والفنيين في إطار بعثات أو دورات تدريبية يتم تنظيمها وفق المادة الرابعة.

### المادة السابعة

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي يعلن فيه أي من الطرفين الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية استيفائه للمتطلبات الدستورية اللازمة لدخولها حيز النفاذ.

## المادة الثانية

يتعاون الطرفان في مجالات المحافظة وحماية البيئة التالية:

1. معالجة وإدارة النفايات.
2. التحكم في تلوث الهواء والمواضيع ذات الصلة.
3. دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الإنمائية.
4. التوعية البيئية.
5. المحافظة على التنوع البيولوجي.
6. إدارة المناطق المحمية.
7. التنمية المستدامة
8. مكافحة التصحر.
9. السياحة البيئية.
10. المحافظة على موارد المياه وإدارتها.

## المادة الثالثة

ولتحقيق أهداف المادتين 1 و 2 المشار إليهما أعلاه، يسعى الطرفان إلى تحقيق ما يلي :

1. تعزيز القدرات الوطنية في المجالات المتعلقة بالبيئة.
2. تقديم الاستشارات والدعم الفني لدراسات تقييم وانتقاء مصادر الطاقة المتجددة لاستخدامها في إنتاج الطاقة.
3. تطوير وتقييم التقنيات المناسبة لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز القدرات الوطنية في مجالات رصد ومراقبة وتفتيش المولدات الكهربائية.
4. تعزيز امكانيات الهيئة العامة للبيئة في مجالات دراسات تقييم المردود البيئي لمشاريع إنتاج الطاقة
5. تعزيز التعاون والمساندة في مجالات ادارة الأزمات والتعامل مع الكوارث البيئية والطوارئ.

[ ARABIC TEXT – TEXTE ARABE ]

**اتفاقية بين  
حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة دولة الكويت  
في مجال  
البيئة والتنمية المستدامة والطاقة المتجددة**

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة دولة الكويت والمشار اليهما فيما بعد بـ  
"الطرفين" ،

رغبة منهما في توطيد التعاون في مجالات حماية البيئة واعادة تأهيلها والمحافظة  
على الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة، ولزيادة اعتماد التنمية المستدامة  
في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، ورغبة منهما في التعاون وتبادل وجهات النظر  
في المسائل البيئية خلال المؤتمرات والاجتماعات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبيئة  
والطاقة،

وبقصد دعم التعاون في مجال البيئة وكذلك في مجالات تطوير واستخدام مصادر  
الطاقة المتجددة،

فقد اتفقا على ما يلي:

**المادة الأولى**

تعد هذه الاتفاقية بمثابة إطار للتعاون بين الطرفين في المجالات المتعلقة بالبيئة  
والتنمية المستدامة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة ، وفقا للقوانين والأنظمة  
المعمول بها في كلا البلدين.